

بيان تحالف الجمعيات العاملة حول قضايا المرأة من أجل مناصرة برنامج عمل

المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد 2014

الديباجة :

مضى على انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالقاهرة حوالي عشرين سنة مليئة بالأحداث والتطورات في كل الدول العربية بدون استثناء، وعلى كل الأصعدة السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية. وقد التزمت الدول العربية بالعمل على تحقيق غايات المؤتمر وتجسيم الأهداف والإجراءات الواردة ضمن برنامج عمله. كما التزمت بقرارات المؤتمرات الدولية والقمة العالمية التي سبقت أو تلت مؤتمر القاهرة، والاتفاقيات والبرامج الصادرة عنها وخاصة اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة /السيداو (ديسمبر 1979) ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بكونهاجن (مارس 1995) والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ببيجين (سبتمبر 1995)، وإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الصادر سنة 2000.

وتفصح التقارير والبيانات أن إنجازات عديدة قد تحققت فيما يتصل بقضايا السكان والتنمية ومن ضمنها قضايا المرأة سواء على مستوى السياسات أو الخدمات التعليمية والصحية، أو المشاركة، أو تعديل التشريع وإحداث الهياكل والآليات. إلا أن ذلك لم يسمح بتطوير أوضاع فئات كثيرة من السكان وخاصة النساء اللاتي تتواصل معاناتهن في كل البلدان العربية وفي كل مراحل حياتهن، وإن كان ذلك بأشكال متفاوتة. فبالرغم من التطور الذي حققته المرأة في الالتحاق في كافة المستويات التعليمية وخاصة الجامعية، إلا أن مشاركتهن في العمل المجتمعي بقيت ضعيفة، ونسبتهن في مواقع صنع القرار وفي سوق العمل متواضعة. ولم يرفع عنهن التمييز والتهميش. وبقيت ممارستهن لحقوقهن الإنسانية ضربا من الكفاح المستمر المضي بما في ذلك الحقوق الإيجابية والحق في اتخاذ القرار ضمن المجال الخاص والعام. وتواصل الفقر أنتويا، كما تواصل العنف ضد المرأة بكل أشكاله ومن ضمنها تشويه الاعضاء التناسلية للفتيات وتزويج القاصرات.

ومع استمرار كل هذه التحديات وغيرها، وبالرغم من إعلان الحكومات التزامها بالتصدي لها والقضاء على الممارسات المهينة والسالبة للحقوق أو على الأقل الحد منها، تواجه المنطقة العربية اليوم وضعا بدأت تبرز من بين ثنائيه مؤشرات وعلامات تدعو إلى التخوف والانزعاج من إمكانية التراجع في المكتسبات الحقوقية والاجتماعية التي حققتها الشعوب عبر حقبات طويلة من تاريخها بمساندة ودعم من مكونات المجتمع المدني. ولقد بادر عدد من الجمعيات العربية إلى تنظيم شبكة إقليمية لتعزيز قدراتها وتدخلاتها والزيادة من تأثيرها على صنع القرار ولمعاوضة الجهود الحكومية من أجل تأمين الحقوق وإقرار التكافؤ والتقليص من الفجوات، أطلق عليه اسم: " تحالف الجمعيات العاملة حول قضايا المرأة من أجل مناصرة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية +20 وما بعد 2014 " .

وحرصا منه على تجديد الالتزام دوليا وإقليميا ووطنيا بقضايا السكان والتنمية وقضايا المرأة خاصة، وعلى توفير أفضل الظروف لمشاركة حقيقية وفاعلة للمجتمع المدني، ولمواجهة التحديات القائمة والمستجدة في المنطقة العربية، يتوجه التحالف بهذا البيان للمؤتمر الإقليمي العربي لمتابعة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ويأتي هذا البيان استجابة للمبادئ التالية:

المبادئ :

استنادا إلى :

- أن الحرية والمساواة في الحقوق والكرامة وعدم التمييز، هي مبادئ إنسانية سامية جاءت بها الشرائع السماوية وتضمنها المواثيق والمعاهدات الدولية،
- أن الإنسان هو غاية التنمية وصانعها، وهو أهم مورد والأرقى قيمة في كل المجتمعات، وكل إنسان فرد مهم. لذلك فإن التعدي على حقوق الأفراد أو الأقليات بحجة خدمة المجموعة أو الأغلبية أمر مرفوض قانونا وأخلاقا،
- أن حقوق الطفلة والمرأة في حياة كريمة وصحة وافرة وفي العيش ضمن بيئة فكرية واجتماعية خالية من كل تمييز وتهميش وكل أشكال العنف، هي من صميم حقوق الإنسان الكونية التي لا تتحمل تجزئة أو استثناءات،
- أن ممارسة المرأة لحقوقها المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية على قدم المساواة مع الرجل، وتعزيز مشاركتها، تمثل إحدى الضمانات الكبرى للتنمية في أي مجتمع، ومن الضروري أن تحظى باهتمام كل القوى الحكومية وغير الحكومية،
- أن تنمية قدرات كل السكان وتمكينهم وخاصة النساء والشباب، شرط لا بد منه لنجاح كل تخطيط تنموي يرمي لتحقيق الرفاه وضمن الاستدامة،
- أن المتغيرات السكانية الكمية والنوعية مرتبطة أشد الارتباط بتحقيق التنمية المستدامة وتأمين مستوى عيش جيد للجميع تنتفي فيه الفوارق المجحفة والتمييز والتهميش.
- أن التمتع بوضع صحي راق هو حق للجميع حيثما كانوا بما في ذلك الحق في الصحة الجنسية والإنجابية على مستوى المعرفة الدقيقة والملائمة وعلى مستوى الخدمات ذات الجودة العالية والمتاحة للجميع،
- أنه كلما تدعمت القدرات الصحية والتعليمية والمهاريّة للسكان، كلما تقلصت نسب الفقر وتحسّن مستوى العيش.
- أن للمرأة مطلق الحق في الحفاظ على سلامة حياتها وجسدها وصون حقوقها على أسس المساواة التامة والفعلية ونبذ العنف،
- أن المرأة العربية تعاني من انتهاكات عديدة مقننة في كثير من الأحيان وخاصة المرأة في ظروف الصراعات والكوارث الطبيعية والحروب وعدم الاستقرار، وهي وضعية عدد كبير من الدول العربية اليوم.
- أن أوجه المساواة والتكافؤ التي حقّقها القانون في بعض البلدان لم تترجم إلى الواقع العملي، كما أن التزامات بعض دولنا بالمعاهدات والمواثيق الدولية لم يتم الإيفاء بها كاملة سواء في التشريع أو الممارسة.
- أن المنظمات غير الحكومية قدّمت، ولا تزال، إسهامات هامة للأنشطة السكانية والإنمائية على جميع الأصعدة، وهي شريك حقيقي ونافع في تنفيذ برنامج عمل القاهرة ولدى العديد منها خبرة وقدرات ودراية في المجال ، كما جاء في الفصل الخامس عشر من برنامج العمل المذكور،

وإيماننا بدور المجتمع المدني في الرصد والتصور والتنفيذ والمتابعة، وفي مناصرة قضايا التنمية والحقوق، تتقدم جمعيات التحالف إلى المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية المنعقد بالقاهرة من 24 إلى 26 يونيو 2013 بهذا النداء من أجل تكريس الحقوق والكرامة والمساواة والتنمية المستدامة والتصدي للتمييز والعنف :

1- إن الجمعيات أعضاء هذا التحالف سوف تستمر بالعمل الدؤوب مع كافة الأطراف على إعطاء الأولوية للمرأة، عبر العمل على القضاء على كافة أشكال التمييز والعنف الموجه ضدها وتعزيز المفاهيم الصحية والاهتمام بحقوق النساء وخاصة الحقوق الجنسية والإنجابية، الخ

2- دعوة الحكومات إلى وضع سياسات سكانية تستند إلى مقاربة حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي، أو/و مراجعة سياساتها في هذا الاتجاه حتى تكون بناءة وتقدمية ترمي إلى تحسين أوضاع الأسرة والمرأة والرجل والشباب وتعزيز أدوارهم.

3- إن جميع الجمعيات الأعضاء في التحالف تدين المفاهيم والقيم الفكرية والثقافية التي تنكر على المرأة حقوقها وأهليتها للمواطنة الكاملة وتضعها في مرتبة دنيا في الأسرة والمجتمع، وتبرر العنف والتمييز الممارس ضدها، فإنه يدعو إلى العمل على نشر ثقافة الحقوق والمساواة وعدم التمييز منذ التثنية الأولى، وإلى التصدي لكل الأفكار والمفاهيم التي لا تحقق ذلك.

4- دعوة الدول العربية كافة إلى رفع تحفظاتها على اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة والانضمام إلى البروتوكول الاختياري لهذه الاتفاقية وإكسابها صفة الإلزامية على الجميع وتطبيق أحكامها، وتنقية التشريعات الوطنية من كل ما يسيء إلى المرأة ويحد من مكانتها ويضيق عليها ممارستها لحقوقها، وهو ما من شأنه أن يعزز دورها في بناء المجتمع ويعظم من مساهمتها في التنمية ويتفق مع برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما بعد عام 2014.

5- دعوة الحكومات إلى إصدار تشريعات تجرم العنف القائم على النوع الاجتماعي ووضع آليات وطنية لرصد حالات العنف المسلط ضد المرأة والتصدي له ومقاومته .

6- دعوة الحكومات إلى تجريم جميع الممارسات الضارة التي لا يوجد لها أساس سليم، ودعوة الجميع للتصدي لتلك الممارسات مثل ختان الإناث وتعنيف المرأة وتزويج القاصرات، والعمل على نشر قيم ومبادئ حقوق الإنسان.

7- دعوة الحكومات إلى جعل المجتمع المدني شريكا أساسيا في وضع السياسات ودعمه وتنمية قدراته والعمل على رفع كل أشكال التضييق أمام المبادرات التشريعية أو

الإجرائية، وذلك من أجل مساهمة أفضل في المشهد المجتمعي وفي التعاطي الإيجابي والمؤثر مع قضايا السكان والتنمية.

8- الدعوة إلى مزيد من العمل والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني من أجل تفعيل الحقوق الإنسانية للمرأة وضمان حريتها.

9- تشدد الجمعيات أعضاء التحالف على حق المرأة العربية في بيئة تشريعية وسياسية واجتماعية واقتصادية داعمة لفرض متكافئة.

10- دعوة الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني العالمي والوطني إلى تجديد الالتزام بتمكين كل فئات المجتمع وخاصة النساء والأطفال والشباب والفئات الأكثر تهميشاً من تعليم جيد وخدمات صحية راقية تكون متاحة للجميع وإيجاد فرص متكافئة للكل، ومشاركة حقيقية في العملية التنموية، وفي صون الحقوق وتأمين الكرامة والرفاهية للجميع.

11- يتوجه التحالف إلى المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية بالدعوة للعمل على أن تتضمن البرامج والأهداف التنموية العالمية لما بعد 2014، بصراحة ودقة، قضايا المرأة والشباب والتمكين وتأمين الفرص والحقوق وتحسين المكتسبات.

12- دعوة الدول إلى اتخاذ الإجراءات التشريعية والتنفيذية لحماية النساء والأطفال والمسنين في فترات الحروب والنزاعات والكوارث الطبيعية.

13- الدعوة إلى إنجاز الدراسات والمسوح التقييمية والتحليلية للتعرف على أوضاع السكان والمرأة واحتياجاتها.

14- دعوة الحكومات إلى توفير البيانات الإحصائية الموثوقة اللازمة.

15- دعوة الحكومات العربية إلى إشراك جمعيات المجتمع المدني في وضع وتنفيذ وتقييم السياسات والبرامج السكانية والتنموية واعتبارها طرفاً رئيسياً في ذلك.

16- دعوة الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص إلى دعم المراكز والهيكل الإقليمية العربية العاملة في مجال السكان والتنمية وقضايا المرأة والشباب خاصة، وذلك من خلال تمويل مشاريعها وتيسير أعمالها، وإشراكها في عمليات الرصد والمتابعة والتحليل والتقييم.